حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

الدولة الفلسطينية والقانون الدولي

(1)

دراسات سياسية

الدولة الفلسطينية والقانون الدولي

الدولة الفلسطينية استحقاق قانوني

يتعامل القانون الدولي مع أشخاصه على انهم يشكلون أربع فئات على النحو التالي: الدول، الشعوب التي تناضل لنيل الاستقلال والحرية ، المنظمات الحكومية الدولية أشكال أخرى مثل: الفاتيكان والمدن الحرة (برلين) هذه هي أشخاص القانون الدولي التي تستطيع أن تدخل في علاقات طبيعية مع بعضها. حيث نجد أن الفلسطينيين كشعب يعتبرون شخصا معنويا يجب ان يتمتع بحق تقرير المصير بوصفهم السكان الأصليين لفلسطين ولهم علاقاتهم التاريخية بدول الجوار والأحداث التاريخية خير دليل ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد زوال سيطرة تركيا على فلسطين وضعت فلسطين تحت إشراف بريطانيا التي انتدبتها عصبة الأمم على إدارة فلسطين وبما ان الانتداب كان من المفروض وحسب المادة 22 من عهد عصبة الأمم إعداد فلسطين لنيل الا ستقلال فمن الممكن الإ قرار بأن ذلك التاريخ يعتبر الاعتراف بالفلسطينيين كشعب.

أما هيئة الأمم المتحدة فقد اعترفت قانونيا بالفلسطينيين كشعب أي شخص معنوي يتمتع بنفس الحقوق الممنوحة لكافة شعوب العالم مع تبنيها القرار 181 الذي يعطي الحق للفلسطينيين بإنشاء دولتهم إلى جانب الدولة اليهودية. وتبنت الجمعية العامة في عام 1969 القرار رقم 2535 الذي يشير إلى أن قضية العرب الفلسطينيين قامت اثر إنكار حقوقهم الثابتة التي تضمنها كل من ميثاق هيئة الأمم المتحدة والإعلان العام لحقوق الإنسان. واستخدام حقوق شعب فلسطين الثابتة تعنى الا عتراف بالفلسطينيين شعبا من قبل الأمم المتحدة.

وتلاحقت القرارات الصادرة عن المحافل الدولية التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني في نيل الاستقلال وتجسيد هويته السياسية والقانونية على أرضه ووطنه.

واستطاع الشعب الفلسطيني توظيف هذه الاعترافات بحقوقه الثابتة بتشكيل م.ت.ف. كإطار تنظيمي وسياسي يمثل الشعب الفلسطيني وجسدت منظمة التحرير الفلسطينية أطرها وأجهزتها الرسمية: برلمان (المجلس الوطني) لجنة تنفيذية ودوائر مختصة تتعامل في شكلها ومضمونها مع نظيراتها من وزارات ومؤسسات الدول صاحبة السيادة معلنة بذلك ان م. ت. ف. بمثابة نواة لجهاز الدولة ووظيفة لجنتها التنفيذية تماثل لدرجة ما وظائف حكومة فلسطينية والحلقة الواصلة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية في الفترات التي لا يكون المجلس فيها في حالة انعقاد هي المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يتولى مهام رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني.

هذه الخطوات تؤكد ان م. ت. ف ومنذ إعلان قيامها شرعت في الدخول مع أشخاص القانون الدولي بعلاقات طبيعية مكتسبة بذلك صفات متعددة لعضوية المحفل الدولي من مراقب في بعضها الى عضو كامل العضوية في غيرها.

وبما ان صفة الشخص المعنوي الخاصة بالشعب المناضل هي الجمع العضوي بين أهليته القانونية (أي مقدرته على الامتلاك الحقوق وتحمل الالتزامات) وبين كفاءته القانونية (أي مقدرته على الأداء المستقل لحقوقه وواجباته وإحداث نتائج قانونية معينة بأعماله). وهذه الصفة ذات طابع هادف

يستخدمها الشعب المناضل ليحقق تقرير المصير الذي يعتبر من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي. فان الشعب وهو يناضل من اجل استقلاله ممثلا بمنظماته يدخل العلا قات القانونية مع مختلف الشخصيات المعنوية الدولية (جميع الدول والمنظمات الدولية وكذلك الدولة المستعمرة).

وموضوع هذه العلاقات إقامة دولة ذات سيادة لهذا الشعب والتمتع بالحقوق الأساسية الناجمة عن حق تقرير المصير بما فيها :

- حق إعلان الإرادة في أي شكل بما فيه تطبيق الإكراه على الدول المستعمرة.
- حق الحصول على حماية القانون الدولي وتلقي المعونات الخارجية في نضال الشعب من اجل تقرير مصيره.
- حق العلاقات الرسمية مع الدول ذات السيادة والشعوب.
- حق المشاركة في وضع قواعد القانون الدولي والأداء المستقل للقواعد الدولية السارية المفعول.

وتعزز الأهلية القانونية للشعب بممارسة جوانب أخرى من العلاقات أهمها عقد المعاهدات الخاصة باستقلاله.

ويتبين ان صفة الشخص المعنوي الدولي الخاصة بالشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية لا بد وان تكون قائمة على أساس من السيادة الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة بمجموعة الحقوق المستقلة للشعب في حرية اختيار نظامه الاجتماعي والسياسي وفي سلامة أرضه الوطنية واستقلاله الاقتصادي ومساواته التامة في الحقوق مع الشعوب الأخرى. وهذا يحتاج إلى تطبيق مفهوم ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق التعاقدي والتطبيق القانوني الدولي لمنظمة الأمم المتحدة الذي يعتبر ان السلامة الإقليمية للدولة شرط لتجسيد السيادة ولممارسة الشعب حقوقه السيادية التي يدخل ضمنها السلطة الإقليمية لشخص القانون الدولي.

هذه المفاهيم القانونية استفادت منها منظمة التحرير الفلسطينية وفقا لمراحل تطورها بأساليب متعددة واستخدمتها في الحالات المختلفة لتحقيق تمثيل الشعب الفلسطيني والوصول به إلى مرحلة الدولة التي أعلنت العام 1988.وهي المرحلة ما قبل النهائية حيث سوف تبدأ المرحلة الأهم في حياة الشعب الفلسطيني المتمثلة بتجسيد واقع الدولة والانتقال من المفهوم النظري وشبه التطبيق العملي إلى التطبيق العملي الكامل لعلم القانون الدولي ونظرياته والإسهام بشكل مباشر في تعزيز وتفعيل دور المنظمات الدولية وهيئاتها من خلال اعتماد قراراتها أساسا لحل الكثير من المواضيع المتنازع عليها.

ورغم تباين واختلاف وجهات النظر والآراء فيما يتعلق بتجسيد الدولة الفلسطينية ، مستندة في بعضها الى عدم نضوج واستكمال مقومات الدولة ومفهوم السيادة على الأرض لبقعة جغرافية متصلة الأجزاء دون تداخل من دولة أخرى وفقا لمبدأ سلامة ووحدة أراضي الدولة ذات السيادة (المادة الثانية - الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة) . فإن تحضير الشعب الفلسطيني للقيام بمسؤولياته التاريخية بتجسيد ما سبق وناضل من اجل الوصول إليه بإعلان وتجسيد دولته لهو أمر في غاية الأهمية لاعتبارات أهمها:

- توافق الآراء والمفاهيم لدى غالبية الدول تجاه بناء كيان فلسطيني مستقل والاستعداد للاعتراف وللتعامل مع هذا (الوريث الشرعي) الدولة الفلسطينية.
- الانتقال من مرحلة الوصول الى حق تقرير المصير الى مرحلة العمل بحق تقرير المصير المنجز

على أراضي الدولة الفلسطينية.

- تجسيد الدولة الفلسطينية قائم على أسس وقرارات الشرعية الدولية الغير قابلة للتجزئة.
- العمل على تجسيد الدولة الفلسطينية لا يلغي دور المطالبة بالحقوق التي لم تنفذ او يضع حدا للنزاع القائم بين الطرفين على الحقوق المقرة دوليا. وتفتح آفاق جديدة أمام الدولة الفلسطينية للاستفادة من هيئات التحكيم والقضاء الدولي.

واي بلانتيشن والقانون الدولي

تابع الجميع ما يجري في بلانتيشن بأيامها التسع لحظة بلحظة، منتظرين الوصول الى اتفاق يحقق فيه مكاسب سبق وأدرجت في اتفاقيات موقعة سابقا بدء من اتفاقيات واشنطن عام 1993 التي تنص على مبدأ "الارض مقابل السلام" مستندا الى قراري مجلس الامن 242 و 338 كمرجعية قانونية واللذان يحددان الارض ضمن مفهوم الاحتلال العسكري واعطاء الفرصة للشعب الفلسطيني في بناء كيانه السياسي المستقل واقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار، اساسها الاحترام المتبادل وحسن الجوار. وقد اتت اتفاقية بلانتيشن لتؤكد عملية السلام من قبل الاطراف الموقعة عليها وتعزز المفهوم القانوني بان الأطراف الموقعة تتمتع بالشخصية المعنوية التي تؤهلها بأن تكون شخصا قانونيا يستطيع الدخول في علاقات قانونية مع جميع أشخاص القانون الدولي. وهنا يأتي التأكيد الفعلي لشخصية الطرف الفلسطيني في أنه يمثل شخصا معنويا يتمتع بمفهوم الشخص القانوني الذي يستطيع تحمل الالتزامات واكتساب الحقوق المترتبة من جراء العلاقات مع أشخاص القانون الدولي وهي علاقات قانونية متكافئة تجسد الصفة القانونية لأطرافها، وهذا دعم جديد يضاف الى رصيد شرعية الطرف الفلسطيني في إثبات شخصيته المعنوية الى جانب الدول الاخرى التي تتمتع بالسيادة المطلقة، وفي هذا نجد أن واي بلانتيشن خطوة تعزيزية للخطوات الماضية التي ساهمت في ارساء عناصر الشخصية المعنوية للطرف الفلسطيني وإضفاء الشرعية الدولية للدخول في علاقات دولية تمهيدا لإقامة السيادة الوطنية الفلسطينية على جميع الأراضي التي يجب ان تخضع للسيطرة الفلسطينية وفقا لاتفاقية السلام مستكملة بذلك جميع عناصر تجسيد الدولة الفلسطينية التي تم إعلانها في مؤتمر المجلس الوطني عام 1988، وعنصر السيادة وفرض السيطرة على الأرض المحررة هو الأهم مع باقي العناصر اللازمة لإعلان وتجسيد الدولة، وبذلك تستطيع الدولة:

- إقامة العلاقات الطبيعية
- والحصول على الاعتراف المتبادل
- والدخول في المعاهدات والمواثيق الدولية
- واقامة حسن الجوار

وهذه جميعها لا تجوز إلا بين الأعضاء الطبيعيين في المجتمع الدولي المتمتعين بالشخصية المعنوية، القادرة على تحمل الالتزامات واكتساب الحقوق والدخول في علاقات مع الآخرين والممارسة المستقلة لهذه الالتزامات والحقوق وأحداث نتائج قانونية لتلك الممارسة.

وتسهم اتفاقية واي بلانتيشن إسهاما كبيرا لتحويل الاعتراف بالدولة من اعتراف يسمى بالقانون الدولي "دي فاكتو" معرض للانتهاء او الانتقال بهذا الاعتراف الى آخر يسمى "دي يورا"، أي اعتراف

نهائي ودائم يشتمل على جميع العناصر القانونية اللازمة لاعتباره شخصا معنويا كاملا.

تأثير اختلال قوى التوازن الدولي على عملية السلام

شهدت السنوات الأخيرة من هذا القرن تغيرات جذرية لسياسات بعض الدول التي ساهمت بإخلال التوازن في العلاقات بين العديد من الدول على الساحة الدولية والعربية ، وأثرت هذه التغييرات بشكل واضح على عملية الصراع في الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية. وجوهر هذه التغيرات ما حدث على الساحة الدولية من تغير في بعض أنظمة العالم السياسية والاقتصادية تمثل بانهيار النظام الاشتراكي في دول مجموعة المنظومة الاشتراكية التي قضت اكثر من سبعين عاما في تجسيد هذا النظام الجديد بمعالمه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها.

وتدل سلسلة الأحداث وسرعة تعاقبها على ان هذا الانهيار قد تم الترتيب له خلال عقود سابقة بدأت مع إرساء قواعد هذا النظام الذي طرح نقيضا للأنظمة السائدة ، وظهرت نتائجه في سنوات الربع الأخير من هذا لقرن. وللدلالة على ذلك ما حدث في الاتحاد السوفيتي من تغييرات كانت بمثابة التمهيد لإعلان الانهيار ووقف الحرب الباردة وسباق التسلح وتوقيع الاتفاقيات المتعددة مع الولايات المتحدة والحد من زيادة وانتشار الأسلحة الاستراتيجية وتقليصها والتعاون في جميع المجالات الداخلية والخارجية.

ومن بين ما تم التوقيع عليه بين الدولتين حل جميع النزاعات الإقليمية في العالم ، وإيجاد صيغ ومعايير ترضي مصالح الدولتين أولا. وتأثر الصراع الدائر في الشرق الأوسط بشكل او بآخر من عملية الوفاق نتيجة انشغال الجانب السوفيتي بترتيب أوضاعه الداخلية وانفراد الولايات المتحدة في رسم الخريطة السياسية للعالم ومن ضمنها للوطن العربي وأحداث التغيير وجعل المنطقة تعيش حالة من عدم الاستقرار ، نتج عنها حرب الخليج وأشعل فتيل الحروب الداخلية في بعض الدول أهمها وأكثرها تعقيدا ما يحدث في الجزائر التي كانت مرشحة بجانب العراق ومصر تشكيل قطب اقتصادي وسياسي قوي في مجموعة دول العالم الثالث أهم الأقطاب الخمسة المرشحة في العالم (أمريكا ، الاتحاد السوفيتي ، أوروبا ، دول جنوب شرق آسيا ، دول العالم الثالث).

هذا الوفاق الدولي وهذه الخريطة السياسية الجديدة للوطن العربي أثرتا بشكل كبير على الموضوع الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجه ، فالانتفاضة العارمة في فلسطين التي حظيت باهتمام واسع لدى معظم الدول تراجع هذا الاهتمام لصالح سياسة الوفاق الدولي وأصبحت العلاقة مع الفلسطينيين مرتبطة بمعايير الخريطة الجديدة.

هذا الوضع وهذه العوامل مهدت الطريق لعقد مؤتمر مدريد على أرضية واضحة شعارها "**الأرض مقابل السلام** "وفقا للشرعية الدولية وقراراتها الثابتة التي تنص على إنهاء الاحتلال وإعادة الأرض لأصحابها وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير. ورغم الملاحظات على مشاركة الفلسطينيين في هذا المؤتمر ، الا ان مدريد تعتبر البوابة الرئيسة التي جعلت من م. ت. ف. طرفا أساسيا لا يمكن تجاهله في المفاوضات ، وهو ما اتضح لاحقا من خلال فكرة المفاوضات الثنائية المباشرة التي بدأت في اوسلو وتمخض عنها توقيع العديد من الاتفاقيات (اعلان المبادئ في واشنطن ، غزة اريحا ، القاهرة ... الخ) المستندة الى الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في العيش بسلام في وطنه وممارسة جميع حقوقه الطبيعية كباقي شعوب المعمورة بتقرير مصيره واقامة الكيان السياسي المستقل.

هذه السياسة أظهرت قوة م. ت. ف. كطرف مفاوض متسلح بأسس القانون الدولي مستفيدا من القرارات والاتفاقيات الدولية التي تدعم مواقف م.ت. ف. وتحقق الانجازات والمكاسب.

وكنتيجة لهذه السياسة الحكيمة للجنوح للعملية السلمية لا بد وأن يكون الرد الإسرائيلي رافضا للمعايير الدولية وقراراتها مستخدما كل الأساليب التي تجسد سياسة الاحتلال ومحاولة التنصل من العهود والاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني وإنهاء عملية السلام واستخدام عامل الزمن وسيلة لذلك . وفي مواجهة ذلك لا بد للجانب الفلسطيني التمسك بالمقومات التالية :

- **اولا** :ما يربط الجانب الفلسطيني بالجانب الاسرائيلي اتفاقيات ملزمة للجانبين لها أبعاد واثار قانونية لا يمكن الغائها او حتى تجاوزها الا اذ تخلى احد الطرفين عنها واعلن ذلك رسميا متحملا كل الاثار الناجمة عن هذا الاعلان.

- **ثانيا** :أسس ومرجعية هذه الاتفاقيات هي قرارات الشرعية الدولية 242 ، 338 والتي تضمن حقوق الطرفين في جميع الاتفاقيات وتعززها بالإجماع الدولي ، وهو ما يجب التمسك به دائما لغرض سياسة تنفيذ جميع بنود الاتفاقيات وفقا لمبادئ القانون الدولي وأهمها مبدأ إلزامية تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف Jus cogens وهذه الحقوق بالنسبة للجانب الفلسطيني حقوق ثابتة وغير قابلة للتغير ما لم يحدث الجانب الفلسطيني اجراءات اخرى.

- **ثالثا** :شعار عملية السلام "**الأرض مقابل السلام**" والمقصود بالأرض ما تم احتلالها عام 1967 كما هو منصوص عليه في قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن ، وما يحدثه الاحتلال تعتبر حالة مؤقتة خارجة عن إرادة الشعب الواقع تحت نير الاحتلال. وتبحث هذه الإ جراءات باعتبارها إجراءات تعسفية ارتكبت ضد الأرض وسكانها . فالاحتلال العسكري لأراضي الغير لا يشكل أساسا قانونيا ولا يسلب الأهالي الواقعين تحت الاحتلال حقوقهم.

- **رابعا** :التمسك لجميع قرارات الشرعية الدولية ابتداء من قرار 181 لعام 1947 وانتهاء بقرار رفع التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني ، فكل هذه القرارات تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، إضافة الى ان هذه القرارات ما زالت سارية المفعول وتحافظ على قوتها القانونية.

- **خامسا** :مدينة القدس هي محط أنظار شعوب العالم بأسره لأهميتها التاريخية والروحية وقد خصت بقرارات الشرعية الدولية ، واعطاء الأولوية للقدس في عملية السلام يعتبر المفتاح الأهم لإرساء قواعد السلام لعقود طويلة من الزمن.

  وقد خصت القدس بوضع قانوني واضح المعالم في قرارات الشرعية الدولية ، وأهم تلك قرار عام 1947 الذي يحمل رقم 181 القاضي بإقامة دولتين عربية ويهودية واعطاء القدس وضع خاص قد يتفق على تسمية هذا الوضع بالمدينة الحرة لفترة من الزمن يعطي لسكانها الأصليين الحق في اختيار الأنظمة اللازمة لممارسة الحياة الطبيعية تمهيدا لاختيار الوضع القانوني النهائي الذي يجب ان يسود المدينة. وكذلك قرار 242 الذي يتعامل مع شرقي القدس أراضي احتلت بفعل حرب عام 1967 ، وهو قرار قوي المضمون يحتاج الى ترجمة بفعل العامل الذاتي والذي تبعه قرارات متلاحقة صدرت عن الشرعية الدولية تدين إجراءات التغير الإسرائيلية في معالم القدس وتعتبرها إجراءات ناجمة عن واقع الاحتلال العسكري لها.

- **سادسا** :تعزيز السيادة الوطنية للشعب الفلسطيني باستعادة وتحرير الجزء الأكبر لأراضيه وبسط نفوذه وسيطرته عليها واثبات شخصيته الكاملة من خلال سلطته الحكومية.

- **سابعا** :الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وقع من قبل الجهات الرسمية والمخوّلة للطرفين ، وهذا

يعني ان الجوانب والآثار القانونية لهذا الاتفاق تنطبق على الطرفين بنفس المستوى دون تميز ، وهي أداة ومقياس ومرجعية في حال نشوب خلاف حول أي من المسائل المدرجة ضمن الاتفاق والتي تعيق تطبيقه وتعتبر وثيقة يمكن العودة إليها في أي وقت.

والاتفاق في مضمونه يحمل سمات الطابع الدولي حيث يتعامل في بنوده مع قضايا تتم بين الدول مما يؤكد ان أطراف الاتفاق هم دول ويتعزز الموقف الفلسطيني ضمن هذا الإطار الذي يستعد لاستكمال مقوماته كدولة وإعلانها شكلا ومضمونا .

السيادة وتجسيد الدولة الفلسطينية

لقد تبين للأسرة الدولية وبفعل النهج الواضح للسياسة الفلسطينية أن حقيقة الدولة الفلسطينية أصبحت قائمة وان هناك شبه إجماع دولي على إقامة الدولة الفلسطينية ، وللدلالة على ذلك انشغال معظم ساسة الدول بهذا الموضوع على رأس أولويات مواضيع عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجري النقاش والتباحث بمسألتين مهمتين: أولهما موعد إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية وثانيهما ماهية هذه الدولة.

موعد إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية تحدد في الأفق الفلسطيني متزامنا مع انتهاء المرحلة الأولى للمفاوضات على اعتبار أن موضوع شعار "الأرض مقابل السلام" قد استكمل بتسليم الأرض الفلسطينية للسلطة الوطنية الفلسطينية للانتقال بها من سلطة إلى دولة مع متابعة الدولة لمواضيع الحل النهائي والتي تتم عادة بين الدول.

خارج الإطار الفلسطيني يرون في عملية التأجيل الوسيلة الأفضل لاستكمال نجاح ونضوج فكرة الإعلان لاعتبارات تتعلق بالمفاهيم السياسية والتوازن وقرارات التأثير وأدوات الضغط المتوقعة كنتيجة لهذا التصرف. ولمواكبة هذا الرأي لا بد أن يكون هناك إجراء عملي يعطي العدول عن تاريخ الإعلان المحدد فلسطينيا قوة قانونية وسياسية للموعد اللاحق يكون بمثابة اعتراف ضمني من هذه الدول بالموعد الآ خر موعدا لقيام الدولة الفلسطينية ، ويمكن الإعلان عنه رسميا من خلال اللقاءات الثنائية أو الاجتماعات الدولية بكافة قطاعاتها وذلك تثبيتا ودعما لهذا الموقف.

وهناك رأي آخر وهو جدير بالاهتمام لما يحمله من مفاهيم قانونية يتلخص بالتالي إن عملية السلام قامت بناء على معادلة دولية تستند إلى حل النزاعات الإقليمية في العالم اجمع بالطرق السلمية وموضوع الشرق الأوسط ادرج ضمن قائمة النزاعات الإقليمية وان مؤتمر مدريد انطلق وفقا لسياسة الوفاق الدولي مستندا إلى قرارات الشرعية الدولية التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة واعطاء الشعب الفلسطيني صاحب هذه الأراضي الحق في ممارسة تقرير المصير. ومبدأ قبول الجانب الفلسطيني والأطراف الأخرى على دخول مدريد ومتابعة المفاوضات مستند إلى الحقوق المضمونة في قرارات الشرعية الدولة والتي تجيز في مفاهيمها إقامة الدولة الفلسطينية. وان موعد إعلان إقامة الدولة الفلسطينية (تجسيدها) شأن فلسطيني يبقي في إطار الجانب الفلسطيني وحده وله الخيار في توقيت الإعلان آخذين بالاعتبار أن المرحلة الأولى للمفاوضات لم تنته وكثير من البنود المتفق عليها ضمن وثائق الاتفاقات ما زالت عالقة لم تنفذ وان واقع الإعلان سيكون على الأجزاء والمواضيع التي تم تنفيذها وان الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية ما زال تحت الاحتلال الإسرائيلي وبذلك يكون الإعلان على التراب الفلسطيني المحدد دوليا واعتبار أجزاء كبيرة وأراضي واسعة تقع تحت الاحتلال بمعنى أن إعلان الدولة سيكون لدولة محتلة من قبل دولة إسرائيل بجميع المفاهيم السياسية والقانونية ، والانتقال من مفهوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مفهوم الدولة الفلسطينية المحتلة، لها نفس

حقوق الدول التي تم احتلالها وسعى العالم بأسره لتخليصها من نير الاحتلال وإعادة السيادة والاستقلال لها.

وعن ماهية الدولة الفلسطينية شكلا ومضمونا وهل مضمون الدولة ستكمل جميع المقومات اللازمة وهل هي دولة ذات سيادة أم منقوصة السيادة وهو العنصر الأهم من بين عناصر الدولة للاعتراف بها شخصا معنويا دوليا تدخل ضمن مفهوم أشخاص القانون الدولي. وهنا تلعب السيادة الدور الهام في الاعتراف بالدولة الفلسطينية شخصا معنويا إلى جانب دول العالم وأعضاء المحافل الدولية ، ولا بد أولا من تحقيق وتجسيد السيادة الوطنية التي تتضمن الحقوق المستقلة للشعب الفلسطيني في حرية اختيار نظامه الاجتماعي والسياسي وفي سلامة أرضه الوطنية واستقلاله الاقتصادي ، واحترام عاداته وثقافته وكرامته الوطنية ، ومساواته التامة في كافة الحقوق مع الأمم والشعوب بالإضافة إلى جميع الحقوق التي يتمتع بها أي شعب في ظل الديمقراطية الحقيقية على طريق التقدم الاجتماعي وبهدف توطيد السلام والتقارب والتآلف بين شعوب المنطقة وإقامة علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون.

وبإنجاز تحقيق السيادة الوطنية يستطيع الشعب الفلسطيني تجسيد سيادة الدولة وتمتعه بحالة الاستقلال التام في إقامة وتطوير العلاقات الخارجية وهيمنة أجهزة الدولة على السلطات الداخلية للدولة والحيلولة دون السماح للتدخل في شؤون العلاقات الداخلية والخارجية. وهناك أهمية كبيرة في تجسيد إعلان الدولة والسيادة الوطنية وسيادة الدولة في تأثيرها على عملية تحويل الاعتراف الدولي من واقع اعتراف ناقص في بعض الجوانب إلى اعتراف كامل بالمفهوم القانوني.

على ضوء ما تقدم أمام الشعب الفلسطيني مهمة صعبة وحساسة للغاية في تحديد الوقت المناسب للإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

فعلى الصعيد القانوني يكون الشعب الفلسطيني قد استوفى كامل الشروط مع بداية اليوم الرابع من أيار، وهو نفس اليوم التي تنتهي به المرحلة الأولى للمفاوضات تفاوضيا وتنفيذا لجميع بنود الاتفاقيات الذي وقعت في هذه المرحلة الشيء الذي يعطي مفهوما بأن الأرض الفلسطينية خارج مواضيع المرحلة النهائية خاضعة لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية وبسط نفوذ السيادة الوطنية تمهيدا لسيادة الدولة التي تمتلك الأسس القانونية المثبتة في قرارات الشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية ابتداءا من قرار عام 1947 الخاص بإقامة دولتين عربية ويهودية.

أما على الصعيد السياسي فمن الضروري دراسة موضوع تجسيد إعلان الدولة الفلسطينية مع غالبية دول العالم والاعتماد على مواقف استراتيجية وثابتة من طرف هذه الدول تجاه فكرة الدولة الفلسطينية وجعل الزمن عاملا قويا في تركيز دعائم الدولة وان لا يكون عائقا وسببا تتذرع به إسرائيل للحيلولة دون إنجاح الحق الفلسطيني بممارسة سيادة الدولة الفلسطينية على أرضه.

وبناء على هذا نجد أن أمام الشعب الفلسطيني أحد الخيارين:

- **الأول**: المضي قدما بإعلان تجسيد الدولة الفلسطينية كاستحقاق قانوني وتاريخي دون الالتفات إلى العوامل الخارجية من مواقف الدول ونصائحها وعملية الانتخابات الإسرائيلية على اعتبار أن عملية السلام أتت ضمن أسس واضحة واتفاقيات قانونية موقعة لم تنفذ بالكامل لعدم التزام أحد الأطراف (إسرائيل) بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات واتخاذ ذرائع غير صحيحة لذلك واعتماد ترتيب البيت الإسرائيلي عاملا في التأجيل والمماطلة ودفع خطر الدولة الفلسطينية وان إعلان الدولة الفلسطينية يجعل الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة تحدد سياستها وإستراتيجيتها بناء على السياسة والاستراتيجية الفلسطينية القائمة على أساس التعايش السلمي لدول المنطقة بما فيها دولتي فلسطين وإسرائيل.

- **الثاني**: تأجيل إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية لفترة زمنية محددة مع ضمان الحصول على اعتراف الدول بحقيقة وجود الدولة الفلسطينية في ذلك التاريخ ، ويكون التأجيل لاعتبارات تدخل ضمن مفهوم التناقض السياسي داخل إسرائيل. وهنا يجب اعتماد سقف زمني محدد.

وعلى الصعيد الاقتصادي سوف تجد الدولة الفلسطينية المعلنة صعوبات كبيرة نتيجة رد الفعل السياسي لبعض الدول وأهمها إسرائيل التي ما زالت تمتلك العديد من مقومات الدولة الفلسطينية بفعل عدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها وبقاء المواضيع الحساسة قيد البحث من أراضى وحدود تحت سيطرتها وقوانين وقيود على الحركة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، مما يحول دون تقدم وتطور المجتمع الفلسطيني.

وأمام هذا الوضوح للعاملين السياسي والاقتصادي والمحاذير التي تحيط بفكرة التجسيد، مطلوب التفكير بالبعد القومي لإنجاح فكرة تجسيد إعلان الدولة الفلسطينية من خلال اتخاذ شكل من أشكال الاتحاد مع إحدى الدول المجاورة ، وأفضلها الاتحاد الكونفدرالي لدولتين مستقلتين صاحبتا سيادة مطلقة بغرض تحقيق هدف مشترك ، وهو تحقيق إنهاء عملية السلام وتطبيق جميع بنود الاتفاقيات الموقعة بين طرفي الاتحاد الكونفدرالي وإسرائيل والوصول إلى الا عتراف الدولي المطلق بعضوي الاتحاد الكونفدرالي وبذلك يكون الاتحاد الكونفدرالي قد حقق التالي:

- الاعتراف الدولي المطلق بسيادة الدولة الفلسطينية باعتبار أن الاتحاد الكونفدرالي لا يتم إلا بين الدول المستقلة.
- تحمل دول الاتحاد لكافة الحقوق والالتزامات الدولية المترتبة على توقيع الاتفاقيات والمعاهدات وغيرها مع الدول الأخرى.
- توحيد الجهود لأطراف الاتحاد في انتزاع تنفيذ كافة بنود الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل ، سيما وأنها تماطل وتؤجل التنفيذ تحت ذرائع وحجج تصب في تعميق الهوة التي تحول دون تحقيق فكرة التعايش السلمي لشعوب المنطقة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي للشعب الفلسطيني وإعطاءه الحرية الاقتصادية في تحركاته ونشاطه.
- الخروج من مأزق الفهم الإسرائيلي لطبيعة ومستقبل الدولة الفلسطينية والقيود والشروط التي تفرضها على الجانب الفلسطيني.
- الإعلان المزدوج لتجسيد سيادة الدولة الفلسطينية واستقلالها والاندماج العضوي لدولتين مستقلتين في اتحاد كونفدرالي.

ولا بد من التنويه هنا بأن الاتحاد الكونفدرالي بين الدولة يتحقق بناء على رغبة الدول الأعضاء في تكوين هذا الاتحاد نتيجة وجود هدف مشترك.

السيادة وتجسيد الدولة الفلسطينية

لقد تبين للأسرة الدولية وبفعل النهج الواضح للسياسة الفلسطينية أن حقيقة الدولة الفلسطينية أصبحت قائمة وان هناك شبه إجماع دولي على إقامة الدولة الفلسطينية ، وللدلالة على ذلك انشغال معظم ساسة الدول بهذا الموضوع على رأس أولويات مواضيع عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجري

النقاش والتباحث بمسألتين مهمتين: أولهما موعد إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية وثانيهما ماهية هذه الدولة.

موعد إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية تحدد في الأفق الفلسطيني متزامنا مع انتهاء المرحلة الأولى للمفاوضات على اعتبار أن موضوع شعار "الأرض مقابل السلام" قد استكمل بتسليم الأرض الفلسطينية للسلطة الوطنية الفلسطينية للانتقال بها من سلطة إلى دولة مع متابعة الدولة لمواضيع الحل النهائي والتي تتم عادة بين الدول.

خارج الإطار الفلسطيني يرون في عملية التأجيل الوسيلة الأفضل لاستكمال نجاح ونضوج فكرة الإعلان لاعتبارات تتعلق بالمفاهيم السياسية والتوازن وقرارات التأثير وأدوات الضغط المتوقعة كنتيجة لهذا التصرف. ولمواكبة هذا الرأي لا بد أن يكون هناك إجراء عملي يعطي العدول عن تاريخ الإعلان المحدد فلسطينيا قوة قانونية وسياسية للموعد اللاحق يكون بمثابة اعتراف ضمني من هذه الدول بالموعد الآ خر موعدا لقيام الدولة الفلسطينية ، ويمكن الإعلان عنه رسميا من خلال اللقاءات الثنائية أو الاجتماعات الدولية بكافة قطاعاتها وذلك تثبيتا ودعما لهذا الموقف.

وهناك رأي آخر وهو جدير بالاهتمام لما يحمله من مفاهيم قانونية يتلخص بالتالي إن عملية السلام قامت بناء على معادلة دولية تستند إلى حل النزاعات الإقليمية في العالم اجمع بالطرق السلمية وموضوع الشرق الأوسط ادرج ضمن قائمة النزاعات الإقليمية وان مؤتمر مدريد انطلق وفقا لسياسة الوفاق الدولي مستندا إلى قرارات الشرعية الدولية التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة واعطاء الشعب الفلسطيني صاحب هذه الأراضي الحق في ممارسة تقرير المصير. ومبدأ قبول الجانب الفلسطيني والأطراف الأخرى على دخول مدريد ومتابعة المفاوضات مستند إلى الحقوق المضمونة في قرارات الشرعية الدولة والتي تجيز في مفاهيمها إقامة الدولة الفلسطينية. وان موعد إعلان إقامة الدولة الفلسطينية (تجسيدها) شأن فلسطيني يبقي في إطار الجانب الفلسطيني وحده وله الخيار في توقيت الإعلان آخذين بالاعتبار أن المرحلة الأولى للمفاوضات لم تنته وكثير من البنود المتفق عليها ضمن وثائق الاتفاقات ما زالت عالقة لم تنفذ وان واقع الإعلان سيكون على الأ جزاء والمواضيع التي تم تنفيذها وان الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية ما زال تحت الاحتلال الإسرائيلي وبذلك يكون الإعلان على التراب الفلسطيني المحدد دوليا واعتبار أجزاء كبيرة وأراضي واسعة تقع تحت الاحتلال بمعنى أن إعلان الدولة سيكون لدولة محتلة من قبل دولة إسرائيل بجميع المفاهيم السياسية والقانونية ، والانتقال من مفهوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مفهوم الدولة الفلسطينية المحتلة، لها نفس حقوق الدول التي تم احتلالها وسعى العالم بأسره لتخليصها من نير الاحتلال وإعادة السيادة والاستقلال لها.

وعن ماهية الدولة الفلسطينية شكلا ومضمونا وهل مضمون الدولة ستكمل جميع المقومات اللازمة وهل هي دولة ذات سيادة أم منقوصة السيادة وهو العنصر الأهم من بين عناصر الدولة للاعتراف بها شخصا معنويا دوليا تدخل ضمن مفهوم أشخاص القانون الدولي. وهنا تلعب السيادة الدور الهام في الاعتراف بالدولة الفلسطينية شخصا معنويا إلى جانب دول العالم وأعضاء المحافل الدولية ، ولا بد أولا من تحقيق وتجسيد السيادة الوطنية التي تتضمن الحقوق المستقلة للشعب الفلسطيني في حرية اختيار نظامه الاجتماعي والسياسي وفي سلامة أرضه الوطنية واستقلاله الاقتصادي ، واحترام عاداته وثقافته وكرامته الوطنية ، ومساواته التامة في كافة الحقوق مع الأمم والشعوب بالإضافة إلى جميع الحقوق التي يتمتع بها أي شعب في ظل الديمقراطية الحقيقية على طريق التقدم الاجتماعي وبهدف توطيد السلام والتقارب والتآلف بين شعوب المنطقة وإقامة علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون.

وبإنجاز تحقيق السيادة الوطنية يستطيع الشعب الفلسطيني تجسيد سيادة الدولة وتمتعه بحالة

الاستقلال التام في إقامة وتطوير العلاقات الخارجية وهيمنة أجهزة الدولة على السلطات الداخلية للدولة والحيلولة دون السماح للتدخل في شؤون العلاقات الداخلية والخارجية. وهناك أهمية كبيرة في تجسيد إعلان الدولة والسيادة الوطنية وسيادة الدولة في تأثيرها على عملية تحويل الاعتراف الدولي من واقع اعتراف ناقض في بعض الجوانب إلى اعتراف كامل بالمفهوم القانوني.

على ضوء ما تقدم أمام الشعب الفلسطيني مهمة صعبة وحساسة للغاية في تحديد الوقت المناسب للإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

فعلى الصعيد القانوني يكون الشعب الفلسطيني قد استوفى كامل الشروط مع بداية اليوم الرابع من أيار، وهو نفس اليوم التي تنتهي به المرحلة الأولى للمفاوضات تفاوضيا وتنفيذا لجميع بنود الاتفاقيات الذي وقعت في هذه المرحلة الشيء الذي يعطي مفهوما بأن الأرض الفلسطينية خارج مواضيع المرحلة النهائية خاضعة لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية وبسط نفوذ السيادة الوطنية تمهيدا لسيادة الدولة التي تمتلك الأسس القانونية المثبتة في قرارات الشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية ابتداءا من قرار عام 1947 الخاص بإقامة دولتين عربية ويهودية.

أما على الصعيد السياسي فمن الضروري دراسة موضوع تجسيد إعلان الدولة الفلسطينية مع غالبية دول العالم والاعتماد على مواقف استراتيجية وثابتة من طرف هذه الدول تجاه فكرة الدولة الفلسطينية وجعل الزمن عاملا قويا في تركيز دعائم الدولة وان لا يكون عائقا وسببا تتذرع به إسرائيل للحيلولة دون إنجاح الحق الفلسطيني بممارسة سيادة الدولة الفلسطينية على أرضه.

وبناء على هذا نجد أن أمام الشعب الفلسطيني أحد الخيارين:

- **الأول**: المضي قدما بإعلان تجسيد الدولة الفلسطينية كاستحقاق قانوني وتاريخي دون الالتفات إلى العوامل الخارجية من مواقف الدول ونصائحها وعملية الانتخابات الإسرائيلية على اعتبار أن عملية السلام أتت ضمن أسس واضحة واتفاقيات قانونية موقعة لم تنفذ بالكامل لعدم التزام أحد الأطراف (إسرائيل) بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات واتخاذ ذرائع غير صحيحة لذلك واعتماد ترتيب البيت الإسرائيلي عاملا في التأجيل والمماطلة ودفع خطر الدولة الفلسطينية وان إعلان الدولة الفلسطينية يجعل الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة تحدد سياستها وإستراتيجيتها بناء على السياسة والاستراتيجية الفلسطينية القائمة على أساس التعايش السلمي لدول المنطقة بما فيها دولتي فلسطين وإسرائيل.
- **الثاني**: تأجيل إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية لفترة زمنية محددة مع ضمان الحصول على اعتراف الدول بحقيقة وجود الدولة الفلسطينية في ذلك التاريخ ، ويكون التأجيل لاعتبارات تدخل ضمن مفهوم التناقض السياسي داخل إسرائيل. وهنا يجب اعتماد سقف زمني محدد.

وعلى الصعيد الاقتصادي سوف تجد الدولة الفلسطينية المعلنة صعوبات كبيرة نتيجة رد الفعل السياسي لبعض الدول وأهمها إسرائيل التي ما زالت تمتلك العديد من مقومات الدولة الفلسطينية بفعل عدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها وبقاء المواضيع الحساسة قيد البحث من أراضى وحدود تحت سيطرتها وقوانين وقيود على الحركة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، مما يحول دون تقدم وتطور المجتمع الفلسطيني.

وأمام هذا الوضوح للعاملين السياسي والاقتصادي والمحاذير التي تحيط بفكرة التجسيد، مطلوب التفكير بالبعد القومي لإنجاح فكرة تجسيد إعلان الدولة الفلسطينية من خلال اتخاذ شكل من أشكال الاتحاد مع إحدى الدول المجاورة، وأفضلها الاتحاد الكونفدرالي لدولتين مستقلتين صاحبتا سيادة مطلقة

بغرض تحقيق هدف مشترك ، وهو تحقيق إنهاء عملية السلام وتطبيق جميع بنود الاتفاقيات الموقعة بين طرفي الاتحاد الكونفدرالي وإسرائيل والوصول إلى الا عتراف الدولي المطلق بعضوي الاتحاد الكونفدرالي وبذلك يكون الاتحاد الكونفدرالي قد حقق التالي:

- الاعتراف الدولي المطلق بسيادة الدولة الفلسطينية باعتبار أن الاتحاد الكونفدرالي لا يتم إلا بين الدول المستقلة.
- تحمل دول الاتحاد لكافة الحقوق والالتزامات الدولية المترتبة على توقيع الاتفاقيات والمعاهدات وغيرها مع الدول الأخرى.
- توحيد الجهود لأطراف الاتحاد في انتزاع تنفيذ كافة بنود الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل ، سيما وأنها تماطل وتؤجل التنفيذ تحت ذرائع وحجج تصب في تعميق الهوة التي تحول دون تحقيق فكرة التعايش السلمي لشعوب المنطقة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي للشعب الفلسطيني وإعطاءه الحرية الاقتصادية في تحركاته ونشاطه.
- الخروج من مأزق الفهم الإسرائيلي لطبيعة ومستقبل الدولة الفلسطينية والقيود والشروط التي تفرضها على الجانب الفلسطيني.
- الإعلان المزدوج لتجسيد سيادة الدولة الفلسطينية واستقلالها والاندماج العضوي لدولتين مستقلتين في اتحاد كونفدرالي.

ولا بد من التنويه هنا بأن الاتحاد الكونفدرالي بين الدولة يتحقق بناء على رغبة الدول الأعضاء في تكوين هذا الاتحاد نتيجة وجود هدف مشترك.